مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ : ١٩٧٦/٥/٢٣

مستقبل الديمقراطية فى مصر

الرأى عندى ان التنظيمات السياسية التى انبثقت من الاتحاد الاشتراكى ، خطوة وطنية ديمقراطية ، وهى وان كانت لا تمثل الصورة المثلى للنظام الديمقراطى ، الذى يقوم على الحزبية ، الا انها تمثل « الواقع » الذى يكون النظام السياسى على ضوئه وفى نطاقه .

ذلك ان الحزبية هى النظام السليم لكل ديمقراطية نيابية . وتعارض الاراء وانصهار القضايا العامة التى تشغل الاذهان ، فى بوتقة التصارع النظيف .. هذا التعارض والتصارع يمثل صورة طبيعية للحياة ذاتها ، فما عرف الليل لو لم يعرف النهار .

ويخطىء من يظن ان ثورة ٢٣ يوليو قامت للقضاء على الحزبية النظيفة ، اذ انها علنت فى صبيحة قيامها ، ايمانها بدستور ١٩٢٣ ، وكان فى نيتها دعوة مجلس النواب الوفدى الذى حله نجيب الهلالى فى مارس ١٩٥٢ ليمارس سلطاته ، بوصف ان حله جاء على غير سند من القانون ، غير ان بعض من صانعوا الثورة وعادوا الوفد ، طلعوا على البلاد بما اسموه « فقه الثورة » ووصفوا الوفد بانه « دمل السياسة المصرية » بل ان الثورة نفسها اصدرت قانونا لتنظيم الاحزاب السياسية ودعت الاحزاب الى تطهير نفسها ، وسواء كانت هذه الدعوة قصد بها ان تضرب الاحزاب نفسها بنفسها او قصد بها دعوة خالصة لنظام حزبى نظيف ، فان مؤدى القولين ان الثورة كانت تريد مساندتها بالقوى الحزبية ، ايمانا منها ان الحزبية هى الاساس للنظام الديمقراطى السليم .

واذ لم توفق الثورة فى ذلك واضطرت الى اصدار قانون الغاء الاحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ ، فان هذا الالغاء جاء مؤقتا اذ أعلنت وقتئذ ان توقف الحياة السياسية القائمة على الحزبية لمدة اقصاها ثلاث سنوات .

وكان لا بد ان يقوم نظام آخر ، فكانت الممارسة السياسية الطويلة الممتدة الكثيرة المنعطفات والمنحنيات من هيئة التحرير الى الاتحاد القومى الى الاتحاد الاشتراكى ◻

ثم كانت هذه التنظيمات السياسية المنبثقة من الاتحاد الاشتراكي واتجهت الى مسارات ثلاثة ، مسار يميني ومسار وسط ومسار يساري .

غير انه عند التامل في هذه التنظيمات الثلاثة ، نجد ان الصورة غير كاملة ، ويشوبها الكثير من « الخلط » فالتنظيم اليساري جمع المتطرفين والمعتدلين وهذا ايضا شان التنظيم اليميني ، اما الوسط فجمع بين هؤلاء وهؤلاء .

ومن ثم فهناك اذن من يحجم ، ليس ايمانا بصدم فاعلية هذه التنظيمات ، بل لان كلا منها قد جاءت صورته مختلطة ، ومن هؤلاء وغيرهم ممن لا يؤمنون بهذه التنظيمات يشكلون بحكم الواقع تنظيما اخر ، هو قائم بحكم الطبيعة العملية سواء اردنا او لم نرد ..

واذا كانت هذه التنظيمات خطوة وطنية ، وهي ضرورة يحكمها « الواقع » الذي نعيشه الان بدلا من القفز الفجائي الى الحزبية ، التي يتعين ان تقوم ، الا انى ارى ان عوامل « النضج » لقيام نظام حزبي ، في حاجة الى دفعة ، تقوم على مزيد من الديمقراطية .. ولا بد من مناخ وطني يربط الحاضر بالماضي ، ودعوة اصحاب الراي والمبادىء ممن كانوا في عزلة الى المشاركة في الحياة السياسية وفي يقيني ان هناك عناصر وطنية كبيرة من رجالات الماضي يجب دعوتها لتقول كلمتها في حياتنا السياسية .. وهذه العناصر هي التي تستطيع ان تتصدى للتيارات التي يعرف منها شعبنا العظيم ..

وقد تكون هذه العناصر الوطنية من تنظيم « المستقلين » القائم واقعا وبحكم طبيعة الامور ، غير انه يتعين ان يكون رايها منظما ، واحسب ان المسئولين عندنا يسعدهم أن يكون لهؤلاء الوطنيين بين اصحاب الراي والمبادىء دورهم في سبيل ارساء الديمقراطية في بلدنا ..

بقلم : نظمي بطرس المحامي